

الأمريكية - وتحديثها على نطاق واسع . وكذلك أيضا تصميم وتطوير نظام أسلحة يقضي نحو النشر الفعال للأسلحة النووية التكتيكية . كما انتهت إليها العروض المعينة للقوة - التحرك الاستفزازي للأسطول السادس إبان الحرب الأهلية الأردنية عام ١٩٧٠ ، وإرسال السفن الحربية بقيادة حاملة الطائرات انتربرايز إلى خليج البنغال أثناء الحرب الهندية - الباكستانية في كانون الأول ١٩٧١ ، وحصار هانوي وهايفونغ وتصفيهما تصفا مشبعا قبيل زيارة نيكسون إلى موسكو ، وإصدار الأمر بحالة تأهب عام إبان الحرب الإسرائيلية - العربية في تشرين الأول ١٩٧٣ .

من غير ريب أن جميع التطورات السالفة الذكر لا تتعلق على وجه الحصر بسياسة الولايات المتحدة إزاء الاتحاد السوفياتي . فالأسلحة النووية التكتيكية وسلاح البحرية على سبيل المثال يقصد بهما أيضا أن يكونا بمثابة أدوات للأكراه ومقاومة الثورات في العالم الثالث . كذلك فإن العروض المعينة للقوة في الشرق الأوسط وجنوب آسيا والفييتنام كان الغرض العام منها هو تأكيد تفوق الولايات المتحدة بوصفها « الدولة العظمى » .

فضلا عن الهدف المحدد « لظهور تصور القوة والمهارات السوفياتية » . ( في نفس المكان ، ص ٤٢٤ ) . كانت عروض القوة تلك هي ما دعا إليه كيسنجر منذ ١٩٥٤ - « مرادفات القرن العشرين » ( لظهور العلم ) . هي ، بكلام آخر ، تأكيدات على « قدرة واستعداد لجعل قوتنا ملموسة بسرعة وبشكل حاسم ، لا لردع العدوان السوفياتي فحسب بل أيضا لترك تأثير قوي على غير المتحازين بقدرتنا على العمل الحاسم » . ( هنري كيسنجر ، **الأسلحة النووية والسياسة الخارجية** ، نيويورك ، هاربر اندرو ، ١٩٥٧ ، ص ٢٦٤ . الطبعة المختصرة ، نيويورك ، ذا نورتون لايبيراري ، ١٩٦٩ ، ص ٢٢٠ - ٢٢١ ) .

بغية فهم توازيات التعاون العدائي فهما كاملا والتكهن بها ، من الضروري أن نتذكر أن كيسنجر يعلق أكبر قيمة على مفهوم « الترابطات » ويوضح هذا المفهوم نظرة واشنطن إلى الروابط بين المواجهة والتعاون ، والحرب والمفاوضات ، وفوق كل شيء بين أظهار القوة والاحتفاظ بالقوة .

خطرا لا من الناحية الجغرافية - السياسية نحسب ولكن أيضا من الناحية الأيديولوجية . فقد كان ينظر إلى الاتحاد السوفياتي والمين على السواء « كدولتين ثوريتين » « لا تقبلان باطمار النظام الدولي أو البنية الداخلية للدول الأخرى أو كليهما » . أما اليوم فهو ينظر إليهما كدولتين يحتفل أن تقبلا بالوضع القائم ، بمعنى أنه يمكن جعلهما على احترام « إطار النظام الدولي » وترك مهمة القيام بخفر « الاضطراب » إلى الولايات المتحدة والدول التابعة لها . ولذلك يمكن وصف سياسة الولايات المتحدة نحو الاتحاد السوفياتي على أفضل نحو بانها سياسة تعاون عدائي . وهي تجمع بين عناصر العمل المشترك والمكافآت المختارة في بعض المناطق ، وعناصر المواجهة ومنع انتشار قوته وعقيدته في مناطق أخرى . ( ولأسباب سنبحثها في ما بعد ، ينتمي المشرق الأوسط إلى النصف المعادي من الوفاق ) . وتسمى إلى زيادة حدة النزاع الصيني - السوفياتي حيث أمكنها ذلك .

تتخيل الحوافز لزيادة المصلحة السوفياتية في « النظام » الدولي على تحسين العلاقات الاقتصادية مع الولايات المتحدة ، واتفاقات الحد من الأسلحة ، والتخلي عن لغة « الدفع إلى الوراء » لعهد دالاس ونتيجتها الطبيعية ، الاعتراف بمنطقته نفوذ سوفياتية في أوروبا الشرقية ، وتحمل النفوذ الروسي الأخذ في الاتساع في مناطق ذات مصلحة استراتيجية تانها للولايات المتحدة . ولكن حين ينطوي الأمر على مسائل ذات أهمية استراتيجية ، على سبيل المثال في المناطق التي يحدها البحر الأبيض المتوسط والمحيط الهندي ، فإن السياسة الأمريكية حيال الاتحاد السوفياتي هي سياسة منع انتشار ومواجهة .

إن سياسة توفير الحوافز بواسطة العمل المشترك والمكافآت المختارة لكي يتصرف الاتحاد السوفياتي بصورة محافظة قد لاحت كبيرة على الصعيد العام . إلا أن الناس أقل معرفة وفهما للتحركات الأكثر مغامرة في اتجاه منع الانتشار والمواجهة . وينتمي إلى هذه الفئة الأخيرة تحرك التخطيط النووي الأمريكي السذي يؤذن بتحول خطير من مفهوم الردع إلى خلق قوة مضادة لضربة أولى . وكذلك التوسيع المتصور للقوة البحرية